الفصل الثاني

مدن الأسواق الموسمية في مقاطعة شمبانيا
THE CITIES OF THE CHAMPAGNE FAIRS

أسواق التبادل الاقتصادي
Fairs as Economic Exchange

تنتشر ظاهرة الأسواق الموسمية في المدن قليلة السكان، بطيئة النمو، شحيحة المواصلات، حيث يحمل التجار بضائعهم إلى زبائنهم في مواعيد منتظمة (تعقد أسواق السلع الاستهلاكية مرة كل أسبوع) في دورة تكون السبب أحيانا في إعطاء هذه الأسواق أسماءها.

ففي شمال إفريقيا، حيث لا تزال الأسواق الموسمية تعقد حتى الآن، نجد مدنا تسمى سوق الخميس، وسوق الأربعاء، وسوق الثلاثاء. أما النظام الذي درسه مايكسل Mikesell جيداً (١٩٦١م)،[١] فهو على النحو التالي: التجار، الذين يقيمون أساساً في المدن المجاورة، ويتاجرون بالبضائع المستوردة أو المصنعة ينتقلون بشكل دائري، فتراهم يحملون بضائعهم إلى مدينة سوق الإثنين، وفي نهاية اليوم يحزمون ما بقي من بضائعهم، بعد إتمام تعاملاتهم، وينتقلون إلى موقع سوق الثلاثاء، وهكذا دواليك.

وفي كل مدينة من مدن الأسواق منطقة مفتوحة ينصب فيها التجار المتنقلون خيامهم ومنصاتهم؛ حتى إنك لتجد في المراكز الإقليمية المهمة منصات دائمة تبقى من

يوم السوق إلى اليوم الآخر. ويأتي الفلاحون من المناطق القريبة إلى السوق الأسبوعية في الصباح الباكر إما سيراً على الأقدام أو على ظهور الحمير يحملون منتجاتهم الزراعية التي يريدون بيعها، ونقودهم التي سيشترون بها.

وما زال ليوم السوق بهجته وحلاوته (تذكروا قصيدة دي بوسي Debussy الأعياد Fete) التي يولدها اجتماع عدد غفير من الناس الذين يعيشون حياة منعزلة في العادة. وهناك منصات خاصة لبيع الطعام أو الشاي، فالحلاق يضع كرسيه ليستقبل زبائنه، والكاتب يجلس على الأرض ليكتب الرسائل أو يملأ الوثائق لزبائنه الأميين، والسمكري والمصلّح يفردان الأدوات وقطع الغيار استعدادا للعمل. وإذا كان في الجوار حرفيون (مثل النساء اللاتي يعملن في الحياكة، وعمال الأواني الفخارية، وغيرهم) فهؤلاء يستغلون اجتماع الناس لعل من بينهم من يشتري بضائعهم. ويعرض الباعة المحليون منهم والزائرون الغرباء بضاعتهم ويستعدون للمفاصلة. وفي السوق مناطق خاصة لا تتغير من مرة إلى أخرى، حتى في غياب المنشآت المستديمة. فأماكن بيع الحيوانات، وذبحها ومحلات اللحوم بعيدة على الأطراف، أما منصات الطعام وبضائع التجار "الأجانب" فقريبة من المركز. وهذه البضائع غالية الثمن في العادة، يأتي بها تجار المدن من أماكن نائية، فيعرضون الأقمشة، والمصنوعات، والحلي الفضية (والآن الساعات وأجهزة الراديو الترانزيستور) في عربات أنيقة، بدلاً من وضعها على بساط على الأرض كما يفعل معظم الباعة المحليين. وبعد الظهر، حيث تشتد حرارة الشمس ولا يستطيع الناس البقاء أكثر، وبعد احتساء كأس من الشاي ينعش النفس، يبدأ الناس في العودة إلى ديارهم، ويحزم التجار بضائعهم ويستعدون للمضي في سبيلهم.

وعلى الرغم من اعتماد الأسواق الموسمية في الأساس على المقايضة أكثر من النقود، إلا أن قدوم التجار الزائرين والغرباء إليها زاد الحاجة إلى استخدام النقود، ومعها برزت الحاجة إلى الصيرفي. وربما كانت هذه بداية ظهور المصرف (البنك)

ومؤسسة الائتمان. فإذا أراد مزارع ثري شراء سلعة معينة (ربما سلعة استهلاكية، أثاث لزواج قريب، أو أداة لتجهيز أرض إضافية للزراعة) مما لا يحتفظ به التاجر، طلب السلعة التي يريد، فيعده التاجر بإحضارها في المرة القادمة. والمزارع إما يأتمن "التاجر" فيعطيه المال مقدماً، أو يحصل على "الائتمان" من التاجر بأن يعده بأن يدفع له بمجرد تسلمه السلعة، وقد يتم التوصل إلى حل وسط من خلال دفع جزء من المبلغ مقدماً. أما إذا لم يكن لدى المشتري المبلغ المطلوب، فإنه قد يقترض من رأس المال الذي يحتفظ به الصيرفي، أو يقترض مقابل "جزء" من محصوله المرتقب (الرهن) إما من الصيرفي، أو من التاجر ذاته. ونتيجة لذلك، يبدأ نظام اقتصادي معقد، بمجرد انتقال السوق الأسبوعية من المقايضة بين الجيران إلى نظام النقد الذي تتطلبه التجارة النائية.

ومع أن التجار يأتون إلى السوق مدفوعين برغبتهم أساساً في بيع الزبائن المحليين، لكن من المحتمل جداً، إذا كانوا يجتمعون باستمرار في الأسواق ذاتها، أن يتخذوا ترتيبات لإحضار سلع خاصة في المرة القادمة للمتاجرة بها، وهي سلع لا يرغب فيها المزارعون المحليون، لكنها تلقى رواجاً في أسواق مدنهم. وقد تصبح عمليات الائتمان والتبادل أكثر تعقيداً في هذه الحال، ولاسيما في حال اختلاف عملات مدنهم. وهكذا تزداد أهمية الصيرفي لأن عليه الاحتفاظ بعملات متنوعة. أضف إلى ذلك، أن الاحتفاظ بالائتمان للعملية التالية ربما يكون أفضل من النقود، وهذا معناه الاحتفاظ بسجلات. ثم على غرار الفلاح المحلي الذي يطلب سلعة مقدما، قد يبدأ الزبائن من مختلف مدن التجار الأصلية في تسجيل طلباتهم، ليس على البصل الذي يباع في الأسواق المحلية، بل على القماش الذي ينسج في مدينة بعيدة ويمكن لتاجره أن يطلبه من زميله في سوق الإثنين الذي لا يهمه منه إلا هذه العملية. وبهذا الشكل تصبح نقطة الالتقاء المركزية التي لا أهمية لها في حد ذاتها بؤرة للتجارة النائية.

وحين تصبح نقطة الالتقاء هذه دائمة، وتجتذب كثيراً من التجار من مختلف النقاط، تهيئ الفرصة على الدوام لتشجيع الإنتاج المحلي على دخول السوق الذي أوجده التجار المتجولون في الأماكن النائية. وهكذا يمكن لخزاف محلي أن يكتسب شهرة في حرفته وأن يوسع إنتاجه ليبيعه إلى التجار المتجولين الذين يمرون به، أو يتعهد تاجر ببيع عدد من الأواني من نمط معين مطلوب في مكان آخر، فيساعد الحرفي المحلي على توسيع إنتاجه بأن يعطيه مبلغاً مقدماً يمكنه من شراء كميات أكبر من المواد الأولية أو تشغيل عدد من الصناع. وخير مثال على ذلك حرفة النسيج ؛ فإنتاج القطن والصوف أو الكتان المحلي قد يكون كافياً لإمداد النساجين المحليين بما يكفي للاستعمال المحلي، لكن توسعة الإنتاج ربما تتطلب استيراد مواد أولية — فالتاجر المتجول يستطيع إحضار هذه الكميات، ليس هذا وحسب، بل يستطيع أيضا التعاقد على شراء المنتج الجاهز للتصدير. ولا يفصل الإنتاج المستقل عن شكل العمل المأجور إلا خطوة قصيرة ومحفوفة بالمخاطر، حيث يقدم التاجر المواد في نظام على سبيل الإقراض، ويدفع أجور صناعة المنتج النهائي. وقد يعود هذا على التاجر بالوفر أكثر من إنجاز الحياكة في مدينته الأصلية حيث النساجون "منتظمون" في نقابة تتولى تنظيم حياتهم.

ويبدو أن لتوسعة التجارة النائية بعض المتطلبات الضرورية، منها الأمن بالتأكيد. فمع ارتفاع قيمة البضائع المنقولة إلى أماكن بعيدة، تزداد حاجة التاجر إلى الحماية. فالسرقة لا تعد مشكلة كبيرة ما دامت السلع هي البصل والطماطم التي ينقلها المزارع ليبادلها محلياً. أما إذا كانت البضاعة التي ينقلها التاجر عبر مناطق فقيرة غالية الثمن، فإنها تشكل غنيمة مغرية. فرجال روبن هود الذين يسرقون من الأغنياء ليعطوا الفقراء لم يكونوا في واقع الأمر سوى حطابين فقراء يسرقون بضائع التجار المتجولين الأغنياء وهم في طريقهم إلى السوق. ولا بد من ضمان الأمن إذا وجدت التفرقة. فإذا تعذر ذلك، لجأ التجار إلى السفر في قوافل مع حرسهم الخاص لضمان سلامتهم

وسلامة بضائعهم. ولم تكن هذه القوافل معروفة في الشرق الغريب، بل في أوروبا في القرن الثالث عشر أيضاً.

أما المتطلب الثاني فهو الاتفاق على سعر صرف العملات إذا كانت مختلفة، والأهم من ذلك إيجاد طريقة لضمان تسديد الديون وتنفيذ العقود. ولولا هذه المتطلبات الضرورية لتوقفت التجارة سريعاً. وكما أسلفنا، فإن من الضروري ترسيخ بعض آليات الائتمان للقيام بعمليات تتجاوز البيع والشراء الفوريين.

أما عن أماكن إقامة هذه الأسواق، فهناك عدد من العوامل المهمة. فالموقع التجاري يجب على الأقل أن يصل بين منطقتين منفصلتين تنتجان بضائع متكاملة وليست متماثلة، إذ لابد من وجود حافز للتبادل. ثانياً، يجب أن يسهل على التجار الوصول إليه، وأن تكون تكاليف النقل أقل ما يمكن بالنظر إلى تقنيات النقل المتاحة. لذا نجد أن المواقع التجارية كثيراً ما تتغير بتغير وسائل النقل. وحين تتساوى العوامل الأخرى، فإن النقل البحري أرخص كثيراً من النقل البري، لاسيما فيما يخص شحن البضائع الضخمة والثقيلة. أما السلع الصغيرة الثمينة فكلفة نقلها أكبر لكنها مع ذلك تدر أرباحا جيدة؛ وأما السلع رخيصة الثمن كبيرة الوزن فلا جدوى من نقلها مسافات بعيدة. لهذا نرى أن التجارة النائية كانت في القرن الثالث عشر، كما هي اليوم، تفضل السلع الثمينة، والبضائع الأساس والأسلحة.

أسواق شمبانيا الموسمية ومدنها
The Fairs of Champagne and their Towns

في المثال السابق بحثنا في بعض المسوغات المنطقية لإقامة الأسواق الموسمية، وهو مثال مستمد من المدن المعاصرة ومن موقع غير مألوف. وننتقل الآن إلى شمال شرق فرنسا ونعود بالذاكرة إلى قرون خلت لنرى كيف كان أحد المراكز المهمة في

اقتصاد القرن الثالث عشر، ونقصد أسواق شمبانيا الموسمية، يمثل كثيراً من مبادئ العمل ذاتها. وتحقيقاً لهذا الهدف، لا بد لنا من إعادة بناء حالة أوروبا الغربية حين انطلقت من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية.

على أثر تفكك الإمبراطورية الرومانية، فقدت المستوطنات فائدتها بعد أن كانت حلقات وصل في الشبكة الرومانية العسكرية والتجارية، لكنها استخدمت فيما بعد، وبعد انتعاش الاقتصاد، كنواة للأسواق ومن ثم للمدن. فمدينة تروي Troyes على سبيل المثال، كانت موقعا لحصن روماني، وهناك ما يثبت أنها كانت أرضا لأسواق موسمية منذ القرن الخامس وربما قبل ذلك. وتحت محاولات التوحيد التي قام بها شارلمان في القرن الثامن، وقع الاختيار على تروي وبروفنس لتكونا مركزين إداريين. وهكذا أصبحت تروي العاصمة الإدارية للمقاطعة التي عرفت فيما بعد باسم شمبانيا، في حين اتخذ شمارلمان مدينة بروفنس الأقل شهرة لتكون العاصمة الإدارية للمقاطعة التي أصبحت بري Brie. أما ميزة بروفنس الرئيسة فهي موقعها الذي يسهل الدفاع عنه، فهي تتربع على قمة جرف صخري شديد الانحدار يطل على سهل يتحتم على أية قوة غازية عبوره (مسكي Mesqui، ١٩٧٩م: ص ص ٧ — ٨؛ بوركيلو Bourquelot، *تاريخ بروفنس Histoire de Provens*، الطبعة الأولى ١٨٣٩م- ص ٤٠، أعيد طبعه ١٩٧٦م، ١: ص ٤٠٧). ثم أضيفت مدينتان إلى حلقة الأسواق التجارية وهما بار— سير— أوب على مفترق الطرق الرومانية حيث كانت ساحات الأسواق متاخمة لقلعة الكونت (شابان Chapin، ١٩٣٧م: ص ١١١)، ومدينة لاجني Lagny حيث كانت السوق تقام على أرض دير بينيدكتي Benedictine Monastery (شابان، ١٩٣٧م : ص ٢٤). كانت كل مدينة من هذه المدن تقع على مفترق طرق رومانية، ويمر فيها نهر يستخدم وسيلة للنقل ويزودها بالمياه وبالطاقة المائية التي لعبت دوراً مهماً في التطور الصناعي فيما بعد،[٢] مع أن لاجني كانت الوحيدة الواقعة على نهر صالح

للملاحة. وفي القرن العاشر، انتعشت اقتصاديات هذه المدن، وفي القرن الحادي عشر، وبالأخص في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، لعبت دوراً طليعياً في النهضة الاقتصادية في شمال أوروبا سواء بوصفها مراكز للتبادل التجاري، أو مراكز لإنتاج المنسوجات كما هي الحال في تروي وبالأخص بروفنس.

ومع أن المميزات الطبيعية والإدارية تفسر وجود المدن في هذه المواقع، إلا أن مدنا كثيرة أخرى ذات سمات تلائم مثل هذا التطور تنتشر في طول فرنسا وعرضها. وليس ثمة ميزات فريدة ضمنت لهذه المدن أن تكون سبب دخول أوروبا الشمالية الاقتصاد العالمي في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. ولم يكن هناك ما يدل على عودة هذه المدن بعد قرن واحد من الزمن للغرق في أوضاعها السابقة، مدنا نائمة تجاوزتها تيارات التجارة العالمية بعد أن كانت مراكز تجارية شهيرة للتجار الفلمنك يبادلون فيها منسوجاتهم الفاخرة بالتوابل والحرائر الشرقية بوساطة التجار الإيطاليين المرتحلين إلى البلاد النائية.

ومع ذلك، لعبت تلك المدن وهي في أوج ازدهارها دورا مهما في امتداد نظام الإنتاج العالمي والتجارة العالمية إلى أوروبا، مع أن أيا من هذه المدن لم تصبح مدينة كبيرة (رسل Russell، ١٩٧٢م : ص ١٥٤). فما هو سبب أهميتها إذن؟ ولماذا جذب موقعها التجارة الناشئة دون غيره؟

هذان السؤالان مستقلان لكنهما مرتبطان أحدهما بالآخر. ودعونا نبدأ بالإجابة عن السؤال الأول.

يقدم لنا فرناند برودل (١٩٨٤م: ص ١١١) نظرة شاملة ترجح أن يقع الاختيار على موقع يتوسط بين المدن النامية اقتصادياً في إيطاليا بما لها من ارتباطات بالشرق، ومنطقة فلندرة النامية صناعياً والشهيرة بمنسوجاتها ليكون ملتقى للجانبين:

> وهكذا ظهرت إلى الوجود رويداً رويداً وفي الوقت ذاته منطقتان اقتصاديتان رئيستان (في القرنين الثاني عشر والثالث عشر) وهما البلاد المنخفضة وإيطاليا. وبين هذين القطبين، أو هاتين المنطقتين

الأساسيتين، ازدهرت أسواق شمبانيا. ولم ينتصر لا الشمال ولا الجنوب..... في هذا الشكل الأولي من الاقتصاد العالمي الأوروبي. فقد كان مركز اقتصاده ولسنين عدة في منتصف المسافة بينهما ... كما لو أنه يرضي كليهما، في الأسواق الست التي كانت تقام سنوياً في مدن شمبانيا وبري [الأربع] ... وكانت القوافل التجارية تتجه إلى شمبانيا وبري في مجموعات محروسة، على غرار القوافل الأخرى بإبلها التي تعبر الصحارى الشاسعة في بلاد المسلمين وهي في طريقها إلى البحر المتوسط.[٣]

لكن لماذا اتجهت القوافل إلى شمبانيا بدلاً من أن تتجه إلى نقطة مركزية تقع على طرق رومانية مهمة — مثل مدينة ليون مثلاً، التي تقع على ملتقى نهرين كبيرين صالحين للملاحة، والتي كانت موئلا للتجار الإيطاليين في العصور الكلاسيكية؟ من الضروري أن نبحث عن تفسير أكثر تعقيداً وسياسة في معرض بحثنا عن السبب الذي جعل شمبانيا "سوقاً دائمة للبضائع ولتبادل العملات لأوروبا الغربية" على مدار السنة، في القرن الثاني عشر (جيز وجيز Gies & Gies، ١٩٦٩م : ص ١٢).

ونعود إلى مثالنا عن الأسواق الموسمية في المغرب ومتطلبات نجاحها. أولاً، لا بد من تأمين سلامة الطريق. ثانياً، لا بد من تأمين آليات التبادل والائتمان، وسلطة تضمن سهولة التعاملات وأمنها في الزمان والمكان. وأخيراً، وعلى اعتبار أن كثيرا من المواقع تتنافس فيما بينها على احتلال مكان الصدارة، كان لا بد من وجود من يسعى بشكل خاص إلى جعل هذا الموقع جذاباً أكثر من غيره، شخص يحقق من الربح ما يكفي لدفع تعويضات لقاء التنازلات التي لابد من تقديمها إلى التجار. فهذه العناصر الثلاثة اجتمعت كلها في شمبانيا وبري في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وربما كان العنصر الثالث أهمها على الإطلاق. وكما سنرى لاحقاً، فإنه حين زال الحافز الخاص عام ١٢٨٥م، فقدت أسواق شمبانيا ميزتها.

توافرت لشمبانيا إذن أهم العوامل ألا وهي استقلال النبلاء وحوافزهم، حيث كانوا على خلاف دائم مع الملك (رغم وجود فترات من الزيجات المتبادلة والتحالفات)

ومع البابا الذي كان بين فينة وأخرى يحرم واحدا منهم أو أكثر من الكنيسة، حتى إنه حرم مرة مدينة تروي بأكملها، باستثناء الكاتدرائية فقط! فهذا التوتر بين السلطات الذي ميز الفترة التي سبقت تدعيم "الدولة – الأمة" حرر النبلاء من القيود الملكية على التجارة، ومنحهم الفرصة لتقديم شروط أفضل للتجار. فدوافعه لم تكن دوافع سياسية صرفة، بل كانت دوافع مالية بشكل واضح لأن الأسواق كانت تدر عليهم أرباحاً طائلة، فقد كان اللوردات يتقاضون المكوس (ضريبة العبور) على البضائع العابرة، ويتقاضون أجوراً عالية على الخانات، والإسطبلات والمنازل المؤجرة للتجار المتجولين. زد على ذلك، الرسوم المفروضة على التراخيص التي تمنح لكل أنواع المشروعات الاقتصادية، وعلى مهر العقود بأختامهم لتصديقها، وتسجيل العجز عن الدفع، وفرض الغرامات (بوتيو Boutiot ١٨٧٠م، ١: ص ٣٧٢).

وفي المقابل "منح النبلاء التجار القادمين إلى الأسواق حماية فعالة لأشخاصهم ورجالهم وبضائعهم. وتبدأ الحماية في اليوم الذي ينطلقون فيه لحضور السوق،" (بوتيو، ١٨٧٠م، ١: ص ٣٦٣)، حتى لو كان ذلك في بلاد الشام، وتتبعهم عبر الأراضي الخاضعة لحماية الآخرين. ومنذ نهاية القرن الحادي عشر، كان كونت شمبانيا يمنح هذه الضمانات (لوران Laurent، ١٩٣٥م: ص ٢٥٨). وقد عقد تيبو الثاني Thibaut II "معاهدة عظيمة" مع ملوك فرنسا "تعهدوا فيها بحماية سائر التجار الذين يعبرون الأراضي الملكية من أسواق شمبانيا وإليها" (جيز وجيز، ١٩٦٩م: ص ١٤). وحين آلت الملكية فيما بعد إلى بلانش النافارية Blanche of Navarre وضع فيليب أغسطس Philip Augustus في (١٢٠٩م) جميع التجار الإيطاليين والأجانب المتوجهين إلى الأسواق تحت حمايته، ووعد بإبلاغهم إذا رغب في سحب تعهده بضمان سلامتهم قبل ثلاثة أشهر من النفاذ، حتى يتيح لهم فرصة العودة إلى ديارهم مع بضائعهم (بوتيو، ١٨٧٠م، ١: ص ٣٥٧؛ بولدوين Baldwin، ١٩٨٦م: ص ٣٤٨)، وهكذا

ضمن التجار سلامتهم من السرقة على الطريق. ومن ناحية أخرى، كانت هناك اتفاقيات مع النبلاء في الأراضي المتاخمة تعوض التجار المسافرين عن أية خسائر يتكبدونها في أثناء عبورهم الأراضي التابعة لحكم النبيل المعني.

يضاف إلى ما تقدم، وهو الأهم، أن نبلاء شمبانيا وبري سهلوا نظام العدالة المحلي الذي يفرض الأمن بين التجار المشاركين من سائر الجنسيات داخل الأسواق ذاتها. فقد كانت هناك فرقة تعرف بحرس السوق، وهم موظفون يعينهم النبيل لتأمين سلامة ذلك العدد الكبير من الناس المجتمعين في الساحات، والاستماع إلى الشكاوى، وفرض احترام العقود، وجباية الغرامات، ومعاقبة الغشاشين. هؤلاء الموظفون الذين وصل عددهم إلى المئات أحياناً، كانوا تابعين لشخصيتين بارزتين تمثلان محكمة تنظر في الدعاوى، وتسوي النزاعات، وتفرض العقوبات (بوركيلو Bourquelot، ١٨٦٥م، ٢: ص ص ٢١١ - ٢٥٦؛ بوتيو ١٨٧٠م، ١: ص ٣٦٩).

وفي منتصف القرن الثالث عشر، أصبح هؤلاء الحراس قوة في حد ذاتها، واتخذوا لهم خاتماً خاصاً غير خاتم النبيل، وتسلموا سلطة تسجيل خلاصة العقود في سجلات الأسواق، وتوثيق الاتفاقيات وفرض تنفيذها (بوتيه Bautier، ١٩٤٢-١٩٤٣م: ص ص ١٥٨-١٦٢). أما أقصى أسلحتهم فكان حرمان أي تاجر تثبت إدانته بعدم دفع ديونه أو تنفيذ وعوده التي قطعها في العقد من حضور أي سوق في المستقبل (بوتيه، ١٩٥٣م: ص ١٢٣). ومن الواضح أن هذه العقوبة كانت قاسية جداً، إذ لم يكن أحد على استعداد للمجازفة بحرمانه من فرص تحقيق الأرباح في المستقبل. وفيما عدا ذلك، كان للحراس صلاحية مصادرة بضائع كل من يتأخر عن سداد ديونه وبيعها لمصلحة دائنيه (بوتيه، ١٩٤٢-١٩٤٣م: ص ١٦٣).

هذه المؤسسات المتخصصة التي قدمها حاكما شمبانيا وبري أوجدت احتكاراً غير طبيعي للأسواق وجعلتها مفضلة عند التجار على غيرها التي تعقد في أماكن أخرى في

شروط دونية. لكن فقدان هذا الاحتكار كان أمراً محتوماً إلى حد ما بمجرد أن خضعت هذه المناطق إلى سلطة ملك فرنسا عام ١٢٨٥م بعد أن كانت تتمتع بحكم مستقل حتى ذلك الحين. فبسبب ضم هاتين المقاطعتين، فقدت مدن الأسواق مكانتها الخاصة، وانتقل قسم كبير من النشاط إلى أماكن أخرى، حتى استقر في ليون التي أصبحت ملتقى طبيعياً بفضل موقعها المركزي في منتصف المسافة بين إيطاليا وفلندرة. والعامل الثاني الذي أدى إلى اضمحلال أسواق شمبانيا هو النزاع السياسي مع فلندرة الذي حرم بالفعل التجار الفلمنك من حضور الأسواق. أما العامل الأخير فهو افتتاح طريق بحري عبر الأطلسي مكن الإيطاليين من الوصول إلى فلندرة دون المرور عبر فرنسا. لكننا سنرجئ مناقشة انحدار الأسواق إلى وقت لاحق، لأننا لم نر بعد كيفية عملها.

تنظيم الأسواق

صحيح أننا نفتقر إلى دليل موثق يساعدنا على إعادة تكوين التنظيم الأصلي للأسواق، لكن ثمة مؤسسة متطورة جداً كانت نشطة بشكل تام في منتصف القرن الثالث عشر، بعد أن تطورت من أنماط تأسست في منتصف القرن الثاني عشر. وقد تم جمع طائفة من الأوصاف أهمها تلك التي جمعها فيلكس بوركيلو Felix Bourquelot (وهو من أبناء بروفنس، وقد أعد دراسة مهمة من جزأين عن الأسواق في عام ١٨٦٥م) وت. بوتيو Th. Boutiot (وهو من مصنفي وثائق القرن التاسع عشر، وتولى تنظيم وثائق تروي، ثم جمع المعلومات في أربعة أجزاء بالإضافة إلى جزء خامس خاص بالمراجع : انظر بوتيو، ١٨٧٠ — ١٨٨٠م).(٤)

مع أن أسواق تروي كانت معروفة منذ العهد الروماني الغالي (بوركيلو، ١٨٦٥م، ١ : ص ٦٧)، لكن من غير المؤكد إلى أي مدى بقيت بعد ذلك، على اعتبار أن الوثيقة الصحيحة التالية التي لدينا تعود إلى عام ١١١٤م فقط حين منح الكونت هيج Hugues الشمباني قبيل سفره إلى فلسطين أبرشية مونتيه — لا — سيل Montier – la - Celle

المحلية كامل الضرائب المستحقة على بيع الحيوانات في سوق بار– سير– أوب (بوتيو، ١٨٧٠م، ١ : ص ص ١٩٠ – ١٩١). ومن السياق، ومن ذكر الأسواق الموسمية في تروي، ولاجني، وبروفنس التي يعود تاريخها إلى النصف الثاني من القرن الثاني عشر، يبدو لنا أن الأسواق في ذلك الوقت كانت موجودة منذ أمد بعيد.

وتحت حماية نبلاء شمبانيا وبري ورعايتهما، أقيمت ست أسواق في السنة مدة كل منها شهران تقريباً، في حلقة منتظمة ومعروفة ترتبط بأيام الأعياد الدينية (ومناسبات متغيرة). كانت السنة التجارية تبدأ بعد يوم رأس السنة[٥] في لاجني، وهي الأقرب إلى باريس، وتستمر حتى يوم الإثنين الذي يسبق مي – كاريم Mi-Careme الذي يصادف منتصف فبراير.[٦] بعد ذلك بيومين، وفي يوم الأربعاء، تفتتح السوق في بار– سير – أوب في الطريق الشرقي من الحلقة، وتدوم حتى الإثنين في الجمعة الحزينة (الصعود). (تبين شابان أن سوق بار– سير – أوب كانت تبدأ في ٢٤ فبراير و٣٠ مارس وتغلق أبوابها بين ١٣ أبريل و١٧ مايو.) ومن هناك تنتقل في اليوم التالي مباشرة إلى مدينة بروفنس الأكبر لأن سوق مايو كانت تستمر إلى يوم الثلاثاء الذي يلي عيد القديس يوحنا بأسبوعين، أما إذا صادف العيد يوم الثلاثاء، عندئذ تغلق السوق بعده بثمانية أيام" (بوتيو، ١٨٧٠، ١٨٧٠م، ١ : ص ٣٥٤). وما إن تغلق سوق بروفنس حتى تنتقل الحلقة مباشرة إلى تروي للبدء في "السوق الساخنة" في مدينة سان جان St. Jean التي تفتح حتى أوائل سبتمبر. وفي عيد سان كروا St. Croix يعود التجار إلى بروفنس لحضور سوق سان أيول St. Ayoul حتى يحل عيد جميع القديسين في الأول من نوفمبر، حين تبدأ "السوق الباردة" في تروي والتي تدوم حتى ديسمبر أو رأس السنة الجديدة. ثم تتكرر الحلقة مرة أخرى وهكذا.[٧]

ومن أسباب اختلاف المصادر بشأن المواعيد الدقيقة، والشيء الذي يفسر كيف كان التجار ينقلون بضائعهم الثقيلة من مكان إلى آخر حتى لو كانت المسافات قصيرة،

مع الأخذ في الاعتبار بطء وسائل النقل آنذاك، هو وجود دورة خاصة بكل سوق تجارية في التجمع والتفرق، لأنها كانت تجارة محلية وإقليمية ونائية في وقت معا، وكانت منتجاتها تبرمج بشكل دقيق مما يسمح لهؤلاء التجار الذين يحتاجون إلى أكبر قدر من الانتقال للوصول في الوقت المناسب لبيع بضاعتهم.

كانت السوق تبدأ بالتدريج، وتخصص ما بين ثمانية وعشرة أيام لوصول التجار وتأمين أماكن خاصة لإقامتهم وتخزين بضاعتهم. (ومرة أخرى، أعتمد على وصف بوتيو، ١٨٧٠م، ١: ص ٣٦٨). وتبلغ السوق ذروتها حين يهتف منادي المدينة قائلا: "هير Hare" وهي كلمة تدل على قرب افتتاح سوق الأقمشة، إذ لا يسمح ببيع القماش قبل ذلك. وخلال الأيام العشرة الرسمية من سوق القماش، لا يسمح بأية عمليات أخرى. فقد كان ذلك بالفعل القلب الاقتصادي للسوق، لأنه يخص تجار الأماكن النائية — وهم التجار من فلندرة الذين يجلبون مصنوعاتهم لتصديرها إلى إيطاليا وبلاد الشام، والتجار — المصرفيين من إيطاليا الذين تحملوا مشاق الرحلة عبر جبال الألب ليغتنموا فرصة دخول المزاد عليها وهم يحملون منتوجات شرقية لمبادلتها. بعد سوق القماش بأحد عشر يوماً، يسمح ببيع المنتجات الجلدية والفراء، وفي اليوم التالي يبدأ تبادل التوابل والمنتجات المحلية الثقيلة التي تباع بالوزن. وعلى اعتبار أن القماش كان السلعة الرئيسة التي يتبادلها التجار الأجانب، فقد كان وجود الصرافين والمصرفيين ضرورياً، ويستمر عملهم شهراً بعد انتهاء بيع الأقمشة نظرا لضرورة اتخاذ الإجراءات لتحويل العملات، وتوثيق فواتير الائتمان في بلدان التجار الأجانب، وتسديد الديون أو تحويلها إلى أطراف ثالثة، وغيرها، وفي دورة مدتها ٥٢ يوماً، تنتهي السوق، وهذا يعطي المشاركين الوقت الكافي إما للعودة إلى ديارهم، أو الانطلاق للمشاركة في السوق التالية.

المشاركون في الأسواق

من كان أولئك التجار؟ وكيف مارسوا أعمالهم؟ صحيح أن الأسواق الموسمية وكل من كان يشترك فيها تغير بمرور الزمن، وليس من الممكن ولا من الضروري بالنسبة لأهدافنا أن نوثق هذا بشكل دقيق، لكن أهم ما في الأمر هو البضائع التي كانوا يتاجرون بها والأماكن المختلفة التي ترد منها. وبغرض التسهيل فقط، يمكن تصنيف التجار على أنهم أولاً: التجار المحليون من مدن الأسواق ذاتها، بالإضافة إلى أبناء المنطقة الذين يقدمون خدمات للتجار الأجانب؛ ثانياً: التجار من المدن الفرنسية والفلمنكية الأخرى المنظمين في رابطة التجار المدنيين وكانت تدعى "رابطة المدن السبع عشرة" مع أنها كبرت لتضم تجاراً من أكثر من ستين مدينة.[٨] ثالثاً: التجار من المدن الفرنسية الأخرى من جنوب إقليم شمبانيا وغربه؛ رابعاً: التجار من دول المدن الإيطالية الشمالية سواء من ميناءي جنوة والبندقية (بدرجة أقل)، أو من المدن الداخلية في تسكانيا Tuscany؛[٩] خامساً: التجار غير المنظمين نسبياً من مناطق أوروبية متطرفة مثل إسبانيا، والبرتغال، وألمانيا، وإنجلترا، واسكتلندا؛ سادساً: بعض التجار من المشرق (اليونان، وكريت، وقبرص، وسورية)، مع أن الدليل على هذه الفئة مازال مبهما. وعلى الرغم من أن الكثير من رجال الأعمال كانوا "مصرفيين" وتجاراً في الوقت ذاته، إلا أن الحلقة العليا من التجارة النائية كانت حكراً تاماً تقريباً على الإيطاليين.

كانت كل جماعة من هذه الجماعات تأتي ببضائع مختلفة إلى الأسواق الموسمية، وتؤدي أدواراً مختلفة في عملية التبادل، ولها درجة مختلفة من الالتزام نحو أسواق معنية تشترك فيها. فالتجار المحليون، وأصحاب الفنادق وموظفو الأسواق من المدن الأربع كانوا بالطبع ملتزمين إلى أبعد الحدود بأسواق شمبانيا بالذات، لاعتماد نشاطاتهم على الرفاهية التي تجلبها الأسواق. ومن الواضح أن المواطنين المحليين الذين كانوا يقدمون الطعام والمأوى للأجانب، ويتولون حراسة بضائعهم وأموالهم، ويعملون في توثيق

العقود، ويقومون بدور العملاء المحليين والكتبة وحراس السوق وحتى العتالين كانت لهم مصلحة تامة في استمرارية السوق. (شابا، ١٩٣٧م: ص ص ١٢٥ — ١٢٨).

لكن كانت هناك جماعة محلية أخرى تعتمد على احتياجات الأسواق في جانب من رفاهيتها على الأقل. تذكروا مثال السوق الموسمية الافتراضية التي ساعد فيها وجود التجار من البلاد النائية على تحفيز الإنتاج بهدف التصدير لأن هذا ما حدث بالتأكيد في تروي وأكثر منها في بروفنس، حيث تطورت صناعة نسيج راقية بهدف التصدير. فالصناعة لم تقتصر على امتصاص التراخي في ذروة العمل الذي تمس إليه الحاجة في أوقات انعقاد السوق، بل اجتذبت المزيد من السكان نحو المدن التي نشأت حول المدن المسورة وساحات الأسواق التابعة لها، وقد وصفتها شابان قائلة:

> في بروفنس، كانت الشروط الجغرافية مواتية لتطور صناعة النسيج، فالصوف متوافر من الغنم الذي يربى في شمبانيا وفي هضبة بري. وقد كانت المؤسسات الدينية تعتمد في واقع الأمر على تربية الغنم وبيع الصوف للحصول على مواردها المالية الأساس.

كما وفرت الأنهار الجارية في وادي بروفنس الماء اللازم لصناعة النسيج، في حين سهل وجود الأسواق بيع الأقمشة.

ورغم شح المعلومات التي لدينا حول صناعة القماش في القرن الثاني عشر، تشير الدلائل إلى وجود تحالف قوي في القرن الثالث عشر بين النبلاء والبرجوازية المحلية بهدف حماية صناعة النسيج. ففي تلك الفترة شكل تجار الأقمشة نقابة قوية بعد أن حصلوا من النبيل على الحق الحصري لصنع القماش في مدنهم.[١٠] وتذكر شابان (١٩٧٣م: ص ٥٤) أنه في عام ١٢٢٣م، أصدر تيبو الرابع Thibaut IV بناء على طلب البرجوازية في بروفنس، مرسوماً يحظر صنع القماش على كل من يأتي إلى بروفنس ما لم يكن من أتباع النبيل [أي عبداً تحت وصايته] أو أحد سكان المدينة [بورجوازياً حراً]. وبالنظر إلى كثرة المهاجرين في بروفنس الذين كانوا يلجأون إلى المدن

هرباً من التزاماتهم الإقطاعية فإن هذا الشرط كان محاولة واضحة لحماية الحقوق الإقطاعية واحتكار البورجوازية للأعمال التجارية.

وقد أدى توسع صناعة النسيج في بروفنس تدريجياً إلى ظهور ما يمكن أن يسمى "هيكل الطبقة الصناعية". وهكذا بدأت طبقة من النبلاء، كما هي الحال في مدن النسيج الأخرى آنذاك[١١] عمادها أصحاب الأملاك والرأسماليون، تحكم العمال الذين احتجبوا شيئا فشيئا عن الأنظار واجتمعوا في المناطق المتطرفة والمناطق الصناعية الفقيرة.

أما في تروي، فقد كانت الأحوال مختلفة إلى حد ما. صحيح أن النسيج لعب دوراً أساساً في الاقتصاد، إلا أن المدينة عرفت بدورها في التجارة والمال أكثر من التجارة. وعلى اعتبار أنها كانت مقر حكومة النبيل، فإن الحد الفاصل بين الإقطاعيين والصناعيين والممولين كان أقل حدة. ورغم كل الجهود الرامية إلى تصوير المدن الأوروبية في العصور الوسطى على أنها "مستقلة ذاتياً" لابد من التأكيد على أن المدن في القرن الثالث عشر كانت عالقة في شباك النظام الإقطاعي (إفرجيتس Evergates، ١٩٧٥م).

كان للنبلاء في المدن دور نشط. فحتى بعد أن منح الكونت تيبو الرابع مدينة تروي ميثاقها عام ١٢٣٠م، استمر في احتكار مطاحن الدقيق والمشروعات الاقتصادية الأخرى في المدينة، وكانت له ممتلكات كثيرة فيها.(جيز وجيز، ١٩٦٩م: ص ص ٩ -٢٠). أما الميثاق الشهير (انظر شابان، ١٩٣٧م: ص ١٤٧ للاطلاع على نصه) الذي يفترض أنه "حرر" سكان تروي من العبودية، فقد فرض بدلاً عنها ضرائب مقيتة مثل ضريبة الرأس، وضريبة الممتلكات الشخصية، وضريبة العقارات التي لم تكن أقل منها إرهاقاً لهم. وكان من المفترض أن تحكم تروي نفسها بنفسها من خلال مجلس من اثني عشر شخصاً، لكننا لم نعثر على ما يدل على ممارسة هذا المجلس واجباته حتى عام ١٣١٧م (بوتيو، ١٨٧٠م، ١: ص ٣٨٣). وكان تيبو حتى عام ١٢٧٠م يصف نفسه "بملك" شمبانيا وبري (بوتيو ١٨٧٠م، ١: ص ٣٨٤) وما فيهما من المدن أيضاً.

ولم يكن دور تاجر الأقمشة منفصلاً عن دور المصرفي، وهما أكثر المهن جاذبية. "فكثيراً ما اجتمع الاثنان معاً في مشروع واحد" (جيز وجيز، ١٩٦٩م: ص ٩٨). من ناحية أخرى فإن الفجوة بين التاجر والمصرفي من جهة والعمال من جهة أخرى ازدادت اتساعاً. فمع أن كل صرفي تقريباً كان في الأصل تاجراً أيضاً (جيز وجيز، ١٩٦٩م : ص ٧٧) إلا أن هذا النظام شهد في القرن الثالث عشر تحولاً جذرياً.

"كان تجار تروي يستثمرون نقودهم ... في الصوف قبل كل شيء .... لكن التاجر كان يشتري كميات من الصوف بسعر زهيد، ثم يقدم بضاعته بدوره إلى النساجين ويحدد لهم نوع النسيج الذي يريد. فهو من الناحية النظرية يبيع الصوف الخام إلى النساجين بشكل منفرد ويشتري الصوف الجاهز مرة أخرى. لكن بما أن تاجر الصوف يشتري عادة من النساجين ذاتهم، فإنه يشغّل في واقع الأمر مصنعاً مبعثراً في أنحاء مختلفة من المدينة. (جيز وجيز ١٩٦٩م: ص ١٠٠). وهكذا شكل العمال طبقة البروليتاريا.

وانعكست بنية هذه الطبقة التي أخذ ظهورها يشتد أكثر فأكثر على الأرض. إذ تجمع الحرفيون بالدرجة الأولى بالقرب من كنيسة سنت جونز؛ كما كان عمال الجلود والفراء وصناع الأقمشة في أحيائهم بالقرب من القنوات، وعلى مقربة منهم كان الغزالون. وكانت سوق الحبوب المجاورة لكنيسة سنت نقولا نقطة تجمع أخرى، في حين كانت المخابز ومنصات بيع الخبز في الشارع بينها وبين كنيسة سنت جونز. أما الأحياء البعيدة فيسكنها باعة الصوف والفحامون وتجار الخيل، كما أبعدت المسالخ والمدابغ إلى أحط المناطق المنبوذة التي كانت فيما مضى مستنقعات نتنة (شابان، ١٩٣٧م : ص ص ٨٢-٨٥). كل هذه النشاطات الصناعية مدينة بقسط من ازدهارها على الأقل إلى نشاط الأسواق الموسمية وزيادة الطلب الذي تولد عنها.

كانت صناعة النسيج في تروي، وفي بروفنس بشكل أوضح، معدة للتصدير وبالرغم من أن التجار المحليين لم يبتعدوا كثيراً عن مدينتهم لكنهم أرسلوا أقمشتهم من خلال وسيط تجار السوق الموسمية إلى سائر أنحاء أوروبا وبلاد الشام. ومنذ عام ١٢٣٠م، كان القماش البروفنسي يذكر في إيطاليا. وفي

عام ١٢٤٨م، كان يرسل من مرسيليا إلى مسينا وعكا... وقد عثر على قماش بروفنسي في حوزة تاجر فلورنسي صودر متاعه في باريس في أبريل ١٢٧٧م (شابان، ١٩٣٧م: ص ٧٤).

وقد جاء ذكر القماش البروفنسي في وثائق في مرسيليا (١٢٧١م)، وباريس (١٢٩٦م)، وبرشلونة (١٣٠٩م)، "كما ذكر في لوائح الأسعار في فلورنسا وبيزا في القرن الخامس عشر" (شابان، ١٩٣٧م: ص ٧٤).

كما وصل القماش المشهور إلى بلاد الشام. وجاء في مصدر مهم يعود إلى القرن الرابع عشر وهو *نشاط التجار La Practica della Mercatura* من تأليف بالدوتشي بيجولوتي Baldicci Pegolotti أن كتان شمبانيا كان يباع في القسطنطينية، وأن الأوزان الترويسية (ما زالت قيد الاستخدام) ومقاييسها كانت مستعملة أو قابلة للتحويل في عكا، والإسكندرية، وقبرص، وتونس. وهذا ليس غريبا بالنسبة إلينا. فقد كانت لشمبانيا علاقات قديمة ووطيدة بالشرق الوسط، وقد أمضى الكونت هنري الحر Henri the Liberal حاكم شمبانيا ردحاً كبيراً من حياته في الحملات الصليبية، وتزوج ملكة القدس وأصبح ملكها في نهاية القرن الثاني عشر.

وفي المقابل، لم تحفز الأسواق الموسمية المدن الصغيرة مثل لاجني وبار – سير – أوب. فالقماش كان يصنع في لاجني التي تحول بعض سكانها إلى الصرافة،[١٢] لكن المدينة بقيت أساساً معقلاً للمنتجات والأسواق الزراعية الموسمية. أما بار – سير – أوب فقد حافظت باستمرار على طابعها الريفي، وظلت الحقول والمراعي توفر فرص العمل لسكان المدينة أكثر من الإنتاج الصناعي أو التجارة.

لقد جاء إنتاج الأقمشة في مدن الأسواق الموسمية، كما أسلفنا، نتيجة لهذه الأسواق وليس مولداً مستقلاً لها. فلولا المنتجات النسيجية والسلع الأخرى التي كانت تأتي إلى الأسواق من المدن الفرنسية والفلمنكية المجاورة لما كان لهذه الأسواق أن تجتذب التجار الإيطاليين وما لهم من الأهمية وهم الذين لعبوا دور الوسيط التجاري مع الشرق الأدنى وحتى الأقصى.

ومن المدن الفرنسية التي كان تجارها يبيعون القماش في أسواق شمبانيا نذكر رون Rouen ولوفييه Louviers وبرناي Bernay وكين Caen ونوشاتل Neuchatel ومونفيه Montevillers وآرا Arras وأميان Amiens وبوفيه Beauvais وروي Roye وبيرون Peronne ومونكورنيه Montcournet ومونري Montreuil وباريس Paris وسان ديني St. Denis وشارتر Chartres وطولوز Toulouse ومونبليه Montpellier وأوريلاك Aurillac وليموج Limoges. كما جاء التجار الفلمنك والباربانتين من مدن مالين Malines وإيبر Ypres وسان أوميه St. Omer وديست Diest وجنت Ghent وفالنسين Valenciennes وهوي Huy وليل Lille و بروج Brouge ونامور Namur ودويه Douai ودكسمود Dixmude وهيسدن Hesdin ولوفان Louvain وبروكسل Brussles (بوركيلو، ١٨٦٥م، ١ : ص ٢٤٩). ويرد ذكر هذه المدن في مختلف لوائح النقابة التي تضم المدن السبع عشرة (التي كانت في عام ١٢٠٦م تضم ٦٠ عضواً) لكن بعضها كان ينتسب إلى رابطة لندن.[١٣] كما جلب التجار الفرنسيون بضائعهم إلى الأسواق الموسمية، وفي مقدمتها خمور بيرغندي التي لا تزال تتمتع بشهرتها الواسعة، لكن الناس كانوا يتبادلون كثيراً من السلع الإقليمية الزراعية الأخرى، والتجار يسافرون من أماكن بعيدة مثل لانغويدك Languedoc شمالاً إلى الأسواق الموسمية لبيع منتجاتهم.

ويبدو أن التجار من مختلف المدن شكلوا هيئات متعددة الأهداف لمؤازرة بعضهم بعضاً. فقد تجمعوا أولاً في قوافل للسفر معاً إلى الأسواق الموسمية لضمان أمنهم. ثانياً، كانوا يعملون على غرار الكارتلات متعددة الجنسيات، ويحصلون من الحاكم (الكونت) على شروط متماثلة وتفضيلية لممارسة التجارة ويتمتعون "بمنزلة الدولة المفضلة" إن شئنا استخدام مصطلح هذا الزمان. ثالثاً، بالرغم من أن التجار من المدن الكبيرة (دويه، وإيبر، وأرا) كانت لهم فنادقهم ومخازنهم وخاناتهم التجارية الخاصة، فإن تجار المدن الصغيرة كانوا في الغالب يشتركون في استخدام التسهيلات،

واستئجار الكتبَة، والعتالين، والعمال الآخرين. وبدا أن كارتل التجار كان متميزاً عن كارتل المنتجين (رابطة لندن) وهو الهيئة التي تعمل على تحقيق شروط مناسبة لاستيراد الصوف الممتاز من إنجلترا.

لقد شكلت منتجات هذه المدن عامل جذب لا يقاوم للمشتركين في أسواق شمبانيا الموسمية – ولاسيما التجار والمصرفيين الإيطاليين الذين يعود إليهم الفضل في إنشاء الأسواق، والذين أدى غيابهم عنها عام ١٣٥٠م إلى موتها. كان الإيطاليون أكبر الزبائن، فهم الذين أدخلوا نظام المصارف (البنوك) ونظام الائتمان، ومسك الدفاتر، ولولاها لتعذر إتمام مثل هذه المجموعة من الصفقات المعقدة، وأخيرا كانوا يؤدون دور الوساطة، مما وسع عمليتي العرض والطلب إلى خارج أوروبا. وهكذا جعل الإيطاليون الأسواق الموسمية أسواقاً دولية بمعنى الكلمة.

دور الإيطاليين

لكي نفهم دور الإيطاليين الحيوي ونفهم مستوى تقدمهم العالي لا بد لنا من أن نتذكر أنه خلال ما يعرف بعصور الظلام التي خيمت على أوروبا، لم تفقد الموانئ الإيطالية علاقاتها وصلاتها بالشرق. وكانت البندقية على وجه الخصوص على صلة ببيزنطة التي بقيت بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية منافساً خطيراً للتطورات الإسلامية في شرق البحر الأبيض المتوسط رغم عزلتها. وكما سنرى في الفصل الرابع، فإن ميناءي جنوة والبندقية الإيطاليين حافظا على التجارة مع الأناضول والهلال الخصيب ومصر، وشمال إفريقيا. وفي غضون ذلك، تعلم الإيطاليون من أقرانهم في الشرق مسلمين كانوا أم مسيحيين، كثيراً من الترتيبات الإدارية التي سهلت التجارة النائية والتجارة عبر المجتمعات.

لكن الغالبية العظمى من المؤرخين الأوروبيين، باستثناء قلة منهم مثل لوبيز Lopez وأشتور Ashtor لم يعيروا اهتماماً لهذه السوابق الشرقية. وكثيراً ما كان المؤرخون

وعلماء الاجتماع (بمن فيهم ماكس ويبر) ينسبون ميزة الإبداع في التجارة إلى الإيطاليين الذين لا يستحقون هذه السمعة بالكامل. صحيح أنهم برعوا في الاستفادة من الدروس التي تعلموها، لكنهم كانوا في المرتبة الثانية بعد الشرق الأوسط. فقد كان تجار البندقية وجنوة حتى النصف الثاني من القرن الثالث عشر يستخدمون النقود الذهبية المتداولة في مصر والقسطنطينية بدلاً من سك نقودهم الخاصة بهم، وهذا دليل مبدئي على مكانتهم شبه الهامشية في التجارة العالمية.

وبحلول القرن الثاني عشر (وهذا ما عرفناه من الوثائق الموثقة في جنوة) كانت قوافل التجار الإيطاليين تسافر معا إلى كل من الأسواق الموسمية الست، مع أن سوق لاجني كانت هي الأهم بالنسبة إلى تجار جنوة. وكان سكان أستي Asti يقدمون البغال والعربات التي تحمل البضائع على طرقات جبال الألب في خدمة نقل منتظمة (رينولدز Reynolds، حسبما ورد في لوران، ١٩٣٥م: ص ٢٦٥) حيث كانت الرحلة تستغرق خمسة أسابيع (شابان، ١٩٣٧م : ص ١٠٥). وفي أوائل القرن الثالث عشر، وبحسب ما جاء في مخطوطة تعود إلى ذلك التاريخ (واستخدمت في الوصف التالي الذي ورد في بوركيلو، ١٨٦٥م، ١ : ص ص ٢٠٩ – ٢١٢) فإن التجارة مع شمال أوروبا لم تعد مقصورة على الموانئ الساحلية، بل اشتركت فيها لومبارديا وتسكانيا باطراد. كما كانت بيزا وميلانو تأتيان بالأقمشة الممتازة إلى الأسواق، مثلما كان أهل فلورنسا يشترون المنسوجات الفلمنكية الصوفية ليحملوها معهم لدى عودتهم إلى فلورنسا لإعادة تصنيعها إلى قماش الكاليمالي Kalimali الفاخر الذي اشتهرت به مدينتهم في جميع أنحاء العالم. بوركيلو، ١ : ص ص ٢١١ – ٢١٣) وتضم لائحة المدن الإيطالية التي مارست التجارة روما، وكريمونا Cremona، وبستويا Pestoia، وسينا Siena، ولوتشا Lucca، وبارما Parma، وبياسنزا Piacenza، وأوربينو Urbino (بوركيلو، ١٨٦٥م، ١ : ص ١٦٤).

أما المنتجات الرئيسة التي جلبها الإيطاليون – وهي التي حالت دون الاستغناء عنهم – فكانت التوابل والحرائر التي يستوردونها من الشرق الأقصى. وبحسب ما جاء في لوائح معاصرة (أعيد نشرها في بوركيلو، ١٨٦٥م، ١: ص ص ٢٠٦-٢٠٨) فقد كانت منطقة شمال إفريقيا تقدم، وغالباً من خلال الوسطاء الجنويين، الشب، والشمع، والجلود، والفراء، والكمون، والتمر، في حين كانت إسبانيا ترسل العسل وزيت الزيتون، واللوز، والزبيب، والتين، وحتى الحرائر. أما الشرق الأوسط فكان يصدر الفلفل، وخشب البرازيل، والريش، وقماش الدمقس(نسبة إلى دمشق)، ومصنوعات معدنية مطعمة ومزخرفة. أما الذهب والقماش الحرير فكان يأتي من تارتاري (الصين).[١٤] أما أثمن البضائع التي كان يحملها التجار الإيطاليون فكانت التوابل الغريبة[١٥] التي يحصلون عليها من الوسطاء العرب من الهند وما وراءها مثل الزعفران، والقرفة، وجوزة الطيب، وقشور جوزة الطيب والأترج، والسوس، والقرنفل، والزنجبيل، والهيل، والكمون وبالطبع كل أنواع الفلفل الأبيض والأسود (بوركيلو، ١٨٦٥م، ١: ص ص ٢٨٥ – ٢٩٤). كما جلب هؤلاء التجار بضائع بالغة الأهمية لتجارة الأقمشة مثل الشب (الذي يحتاج إليه قصارو القماش) والنيلة (الصباغ الأزرق) وجذر الفوة (الصباغ الأحمر) بالإضافة إلى الأصبغة الطبيعية الأخرى. وكانت هذه البضائع وغيرها من الأحجار الكريمة مثل اللازورد التي كانت تأتي من الهند وسيلان، تشكل السلع الأساس التي لا غنى عنها في التجارة النائية فهي صغيرة الحجم، غالية الثمن.

كان الإيطاليون، كما أسلفنا، يستقبلون بالترحاب لا بسبب البضائع النادرة والثمينة التي يحملونها وحسب، بل بسبب خبرتهم في الأعمال المصرفية. فمع أن بعضهم مثل اللومبارديين تخصص في صرافة النقود وتقديم القروض، إلا أن معظم هؤلاء المصرفيين الأوائل كانوا تجارا يمارسون عملية صرافة النقود المهمة للجميع باعتبارها جزءا من عملياتهم التجارية، بحيث كانت حوالات الائتمان المتراكمة من

عمليات السوق تستخدم فيما بعد، أو تحول (على الورق) إلى مكتب التاجر في دياره، بما أن حمل النقود كان صعبا ولا يخلو من المخاطر. ومع أننا سنناقش هذا الموضوع في الفصل الثالث الذي يتناول بروج في الفصل الرابع الذي يركز بشكل مباشر على مدينتي جنوة والبندقية الإيطاليتين، لكن لا بأس في مقدمة مقتضبة هنا.

يقول برودل إن الأصالة الحقة في أسواق شمبانيا الموسمية لا تكمن في البضائع المتبادلة، بل "في سوق المال وآليات الائتمان المعروضة هناك" (برودل، ١٩٨٤م: ص ١١٢)، وهي أشياء كانت في أيدي الإيطاليين. أما معداتهم فكانت بسيطة كل ما فيها منضدة (بنك — وهي الكلمة التي اشتقت منها كلمة بنك المعروفة) مغطاة بقطعة من القماش وميزان، وعدد من أكياس النقود. وكان التجار الإيطاليون يتحكمون "في سائر العناصر الدولية وفي معظم عناصر الأسواق الموسمية في شمبانيا إما بشكل مباشر في السوق أو من بعيد من خلال التجار الإيطاليين الذين كانت شركاتهم في الغالب مؤسسات تجارية ضخمة" (برودل، ١٩٨٤م: ص ١١٢). أما بوركيلو فيذكر أن الإيطاليين نقلوا إلى فرنسا عادات بلادهم في التجارة وعلم المصارف الذي برعوا فيه وعرفوا خباياه دون غيرهم وذلك من خلال الأسواق الموسمية في شمبانيا وبري." (بوركيلو، ١٨٦٥م، ١: ص ١٦٤). ومع أننا لا نعرف على وجه التحديد مدى أصالة هذه المعرفة، لكن مما لا شك فيه أن الإيطاليين سيطروا بالفعل على التجارة الخارجية، تاركين للومبارديين والكاهورسيين أعمال إقراض الأموال غير الدولية، ولليهود أعمال الرهن. أما في تروي، فكان على اليهود شراء "منضدة" أي الحصول على ترخيص من الحاكم (الكونت). أضف إلى ذلك، أن اللوردات المحليين كانوا يقصدونهم للحصول على قروض محلية على اعتبار أن اليهود جمعوا رأس مال محليا ضخما (جيز وجيز، ١٩٦٩م: ص ١٠٥)، وقد كانت بعض هذه القروض في حقيقة الأمر مبالغ مصادرة، على أساس أن اللوردات لم تكن لديهم النية لسدادها. لكن مما

لا شك فيه أن الرهن، والصرافة، والعمليات المصرفية شكلت القاعدة المالية التي اعتمد عليها وجود الأسواق الموسمية ومدنها.

تراجع الأسواق الموسمية

مع انتصاف القرن الثالث عشر، كانت الأسواق الموسمية أهم المراكز التجارية في أوروبا يقصدها ليس كبار التجار من فرنسا والبلاد المنخفضة وإيطاليا فحسب، بل التجار من أماكن أخرى دونها أهمية مثل إنجلترا، واسكتلندا، واسكندنافيا، وألمانيا، وشبه جزيرة أيبيريا). لكن هذه الأسواق اجتثت عن آخرها بعد ذلك بقرن من الزمن.

ويُذكر أن كثيراً من المفكرين سعوا إلى تفسير ما حدث، وشدد كل منهم على سبب معين دون غيره، ومن العوامل التي ذكرت أولاً: التدخل السياسي في حرية تنقل التجار؛ ثانياً: الاتحاد مع فرنسا الذي حرم شمبانيا من ميزاتها؛ ثالثاً: ظهور أنواع جديدة وضخمة من السفن الإيطالية التي سهلت الملاحة في مياه الأطلسي وفتحت صلة مباشرة بين ميناءي جنوة والبندقية ومدن النسيج الشهيرة في الشمال عبر بروج؛ رابعاً: تفشي وباء الطاعون الذي حل بسكان إيطاليا وجنوب فرنسا على وجه الخصوص؛ خامساً: دخول إيطاليا العصر الصناعي مما قلل اعتمادها على فلندرة؛ سادساً: التغيرات في إدارة الأعمال التي حدت بالإيطاليين إلى التخلي عن الترحال والبقاء في مناطقهم، وممارسة الأعمال بالمراسلة، والعملاء" المقيمين" وأوامر الدفع. ومن الواضح أنه ما من تفسير واحد يمكن أن يكون هو الصحيح على اعتبار أن التدهور الذي أصاب الأسواق الموسمية كان متدرجاً. صحيح أن التأثيرات السلبية لم تكن فجائية، لكن تراكمها كان في نهاية المطاف قاتلاً.

ولعبت المصاعب السياسية بكل تأكيد دوراً في إضعاف الازدهار الذي شهدته الأسواق الموسمية، فقد رأينا أن سلامة التنقل والميزات الخاصة التي منحها النبلاء للتجار هي التي أعطت الأسواق ميزة المنافسة، لكن وفاة هنري الثالث (١٢٧٤م)

وضعت مقاليد الأمور في يد الوصية (بلانش دارتوا Blanch d'Artois) التي كانت لها اهتمامات أخرى، وكانت في الواقع حليفة ملك فرنسا (بصرف النظر عن الأسرة المالكة في إنجلترا من خلال زوجها الثاني دون لانكاستر) الذي كانت مصالحه في حقيقة الأمر تتعارض مع مصالح شمبانيا وبري (شابان، ١٩٣٧م: ص ٢١٥). وقد أدت الحرب التي اندلعت بين ملك فرنسا وملك فلندرة إلى انتهاكات خطيرة لقواعد سلامة العبور.

ومنذ عام ١٢٦٢م، قاطع التجار الفلمنك مؤقتا الأسواق الموسمية على أثر المعاملة السيئة التي لقوها على أيدي جباة الضرائب عند الحدود في بابوم Bapaume (بوركيلو، ١٨٦٥م ١: ص ١٩٥). لكن نقطة التحول المهمة جاءت في عام ١٢٨٥م على أثر ضم مقاطعتي شمبانيا وبري إلى التاج الفرنسي. وكان فيليب المقدام Philip the Bold، ولي العهد، قد أدخل مملكة نافار تحت حمايته عام ١٢٧٤م واحتل مقاطعتي شمبانيا وبري باسم ابنة الملك هنري الثالث Henri III ووريثته القاصر جين Jeanne التي تزوجت فيليب في نهاية الأمر في عام ١٢٨٤م. وحين اعتلى هذا الأخير عرش فرنسا بعد ذلك بسنة واحدة، تبخرت آخر آثار استقلال شمبانيا إلى الأبد (بوتيو، ١٨٧٠م، ١: ص ٣٩١)، وتفاقمت العقبات أمام التجار الفلمنك في الوصول إلى الأسواق الموسمية. وفي الفترة بين ١٣٠٢-١٣٠٤م لقي هؤلاء التجار مزيدا من الإزعاج، حتى إنهم منعوا في عام ١٣١٥م من الحضور (بوتييه ١٩٥٣م: ص ١٤٠). ولما سمح لهم بالحضور من جديد، فرضت على بضائعهم المستوردة ضرائب إضافية متصاعدة (بوركيلو، ١٨٦٥م، ١: ص ١٩٠)، وهذا حل مغر. زد على ذلك أنه على أثر ضم شمبانيا وبري إلى التاج الفرنسي فرضت الحكومة الفرنسية قيودا على دخول التجار الإيطاليين إلى الأسواق الموسمية مما شجع الإيطاليين على ما يبدو على البحث عن طريق جديد إلى بروج.

وما إن حل عام ١٢٧٧م حتى نجح التجار الإيطاليون في ذلك (برودل، ١٩٤٨م: ص ١١٤) مع أن الوصلة البحرية المنتظمة مع بروج لم تكتمل حتى عام

١٢٩٧م (برودل، ١٩٧٣م: ص ٣١٣)، وذلك بفضل السفن الكبيرة والقوية التي بدأت جنوة في إنتاجها في تلك الفترة (بيرن Byrne، ١٩٣٠م: أماكن متفرقة). وسرعان ما حذت البندقية حذو جنوة، ولم تكن البندقية، كما أسلفنا، من كبار المشاركين في أسواق شمبانيا الموسمية. يضاف إلى ما تقدم، أن البنادقة كانوا في ذلك الوقت قد طوروا طريقاً أفضل عبر جبال الألب إلى ألمانيا، مما زاد من تراجع أهمية فرنسا (بردول، ١٩٨٤م: ص ١١٤). على أية حال، " ما إن بدأ الإيطاليون الذين كانوا أهم الزبائن في استخدام سفنهم للوصول مباشرة إلى سواحل بحر الشمال وأسسوا مكاتبهم الدائمة في فلندرة حتى تدهورت الأوضاع في أسواق شمبانيا" (لوبيز، ١٩٧٦م: ص ٩٠). ويبدو أن آخر التجار الإيطاليين الذين زاروا الأسواق الموسمية قدموا في عام ١٣٥٠م، ولما توقفوا عن القدوم، توقف الآخرون أيضاً.

لم تكن الطريق البحرية إلى بروج العامل الوحيد وراء اختفاء التجار الإيطاليين من الأسواق الموسمية. ومن اللافت أن المرة الأخيرة التي زار فيها التجار الإيطاليون الأسواق كانت في تلك السنة التي شهدت ذروة انتشار الوباء، حين لقي نصف سكان البندقية حتفهم، وتكبدت جنوة خسائر فادحة في الأرواح مثلها مثل سائر موانئ البحر المتوسط. وربما لم يعد هناك تجار يسافرون بعد تلك السنة، فقد زعزع الطاعون أركان المؤسسات الروتينية الأخرى، وربما كان السبب في التخلي عن عادات الأسواق إلى غير رجعة.

ويتبنى دو روفر De Roover الرأي الأخير، فبعد أن يفند التفسيرات المألوفة التي سقناها آنفا، يستنتج أن العامل الحاسم [في تدهور في أوضاع الأسواق] على ما يبدو هو دخول الأساليب الجديدة إلى التجارة الدولية، ولاسيما النزعة المتزايدة نحو ممارسة التجارة بالمراسلة، وإقامة الإيطاليين في فلندرة على مقربة من مراكز الإنتاج.[١٦]

...بدلاً من تشكيل شركات تستمر حتى انتهاء المشروع... [كانت هناك] شراكات نهائية.... يراد لها أن تستمر سنوات عدة .... ولعلها تطورت أولا بخصوص أسواق شمبانيا من قبل تجار المدينتين

الداخليتين سينا وفلورنس ... وقد أوجد التجار المقيمون وسيلة جديدة ألا وهي "أمر الدفع" أو الحوالة. أما الحوالة فقد أتاحت تحويل صلاحية الشراء من مكان إلى آخر بدون شحن النقود ... مثلما أن تطوير التأمين البحري أتاح نقل المخاطر البحرية إلى المتعهدين ... أما نقطة التقدم الأهم فكانت التقدم الذي تم في متابعة الحسابات ... وقد كان الإيطاليون أول من أبدع في تقنيات التجارة الجديدة ... وأصبحت التجارة الخارجية في أوروبا الغربية عملياً حكراً على الإيطاليين حتى القرن السادس عشر، أي بعد انحدار التجارة في إيطاليا ذاتها بوقت طويل ... بسبب انتقال طرق التجارة. (دو روفر، ١٩٤٨م: ص ١٢-١٣)

لا يسع المرء إلا أن يخمن الصلة بين تناقص عدد السكان والممارسات التجارية الجديدة. فمن المؤكد أن كثيرا من صنوف التقدم التي ذكرها دو روفر حدثت قبل عام ١٣٥٠م، حين كان الإيطاليون يترددون على الأسواق الموسمية. فالتحول الحقيقي يبدو أنه وقع بعد ١٣٥٠م مع اختفاء التجار الجوالين، الذين لم يعودوا قادرين على الاضطلاع بأعباء السفر وتخصيص الوقت بعد تضاؤل الأيدي العاملة، ووجدوا أن من الأجدى بالنسبة إليهم العمل من خلال وكلاء مقيمين في المدن حيث شركاؤهم في العمل في بروج.

ويقدم بوتيه آخر مجموعة من التفاسير لتدهور أوضاع الأسواق، فهو يرى أن انتقال إيطاليا إلى العصر الصناعي، وظهور ثورة في أسواق المعادن الثمينة كانت وراء موت أسواق شمبانيا (١٩٥٣م: ص ص١٤٢-١٤٤) ويبدو أن هذه العوامل هي زيادة على التي سبق ذكرها.

لكن ما هو أهم من أسباب التدهور بالنسبة إلى شامبانيا ومدنها كان النتائج. فالمدن على ما يبدو لم تقم لها قائمة بعد ذلك التاريخ. فعلى الرغم من الإجراءات الصارمة التي اتخذت في تروي لمنع انتشار وباء الطاعون (بوتيو، ١٨٧٢م، ج ٢ : ص ٨٨)، استمر عدد السكان في التناقص، وكان لابد من إدخال طرائق جديدة في صنع النسيج للتغلب على نقص الأيدي العاملة وارتفاع أجورها (بوتيو، ١٨٧٢م ،٢: ص ص ٩٠-٩١). كما

عانت المدن الأخرى من مشكلات مشابهة ؛ فحتى تجار بروفنس هجروا مخازنهم في تروي في عام ١٣٥٢م بعد أن تدهورت أحوال التجارة فيها (بوتيو، ١٨٧٢م، ج ٢ : ص ٢).

لقد فقدت تروي دورها كمركز تجاري، لكنها استمرت في أداء دورها الصناعي والتجاري بفضل قاعدتها العمرانية الأخرى حتى النصف الثاني من القرن الرابع عشر، ولو على نطاق أضيق. ولم تختف بروفنس أيضاً من الوجود، على اعتبار أنها لديها وسيلة دعم أخرى. وتشير إديث شابان Edith Chapin بحذاقة في كتابها عن مدن أسواق شمبانيا الموسمية إلى أن "مواقع الأسواق لم تتطور بالضرورة لتصبح مدنا" (١٩٣٧م : xii) وهذا رأي يدعمه موت مدينتي بار – سير – أوب ولاجني في أعقاب اختفاء الأسواق الموسمية.[١٧]

العبر المستخلصة من أسواق شمبانيا
Lessons from the Champagne Fairs

من أولى العبر التي نستخلصها من أسواق شمبانيا أن للعوامل الجغرافية الخارجية أهمية بالغة في تحديد مدى القيمة الاستراتيجية لموقع من المواقع بالنسبة إلى التجارة العالمية. فموت الأسواق لا يرجع إلى نقص في البراعة التجارية المحلية، بل السبب في موتها هو أن النظام العالمي تجاوز بمرور الزمن الحاجة إلى سوق موسمية في الوسط الشرقي من فرنسا.

ثانياً، إن نمط المركز التجاري المطلوب يعتمد إلى حد بعيد على مستوى التطور في الأماكن المجاورة. فكما أن الأسواق الموسمية في المغرب تختفي في عصر التقدم الحضاري الحالي، فإن عالم التجارة في القرن الثالث عشر تجاوز ما كان باستطاعة الأسواق الموسمية أن تقدمه بصرف النظر عن كفاءتها الإدارية والمالية.

ثالثاً، إن المستويات الجديدة من الحاجة تدفع بالتقدم التقني نحو الأمام وتستجيب له في الوقت ذاته في حقل النقل وللتغيرات في المنحنيات البيانية للمردود

الاقتصادي الخاص بالتكاليف ذات الصلة. ومن أسباب تخلف أسواق شمبانيا ازدياد أهمية النقل النهري في وسط أوروبا، والأهم من هذا أن سفن جنوة تطورت حتى استطاعت تحدي مياه المحيط الأطلسي متخطية الطريق الذي فقد جاذبيته لا لأسباب اقتصادية وحسب، بل بسبب عدم الاستقرار السياسي وتنامي مشاعر العداء.

ولم يكن بوسع مدن الأسواق الموسمية في شمبانيا فعل أي شيء لكي تتجنب العوامل الطبيعية أو السياسية الجغرافية التي تضافرت ضدها. فلطالما استبدلت المراكز المهمة في الاقتصاد العالمي بمراكز جديدة في مختلف الحقب التاريخية.[١٨] فالمركزي يصبح هامشياً، والهامشي يصبح مركزياً دون أن يكون له أي دخل في حد ذاته. وإذا لم يكن بالإمكان إلقاء اللوم على أي عامل من العوامل، فلا حاجة للنجاح أن يكون مستحقاً.

في الفصل الأول، وجهنا النقد إلى المؤرخين الغربيين لأنهم كانوا يبحثون عن مبررات نجاح أوروبا في الفضائل الفريدة للتطور الغربي. ومع ذلك، نرى في هذا المثال الأول أن لا داعي لمكافأة الفضيلة. فشمبانيا لم تكن تستحق السقوط، مثلما أن بروج، وهي موضوع الفصل التالي، لم تكن بالضرورة تستحق النجاح، ولو أن نجاحها لم يدم طويلاً، إذ تجاوزتها الأحداث الطبيعية، فتركتها مقطوعة بكل معنى الكلمة حين أحاطت بها المياه الراكدة بعد أن سد الطمي منفذها إلى البحر! فإذا استطاع الفشل غير المقصود أن يطاول منطقتين في أوروبا، فما الغرابة إذن في سقوط مناطق أخرى أكثر ازدهاراً مثل العالم العربي والصين؟ إن أسواق شمبانيا تجعلنا على استعداد للبحث عما هو أكثر من الميزة أو العيب حين نفسر ما حدث في أماكن أخرى من النظام العالمي.

كما يمكن استخلاص المزيد من العبر من قصة مدينة تروي، مع أن المقام يضيق عن البحث في مسائل التحديث العمراني والصناعي بشكل مفصل. إن الأساليب التقليدية في معالجة المدن الأوروبية في العصور الوسطى تؤكد استقلالها الذاتي أو حكمها الذاتي فيما يخص شؤونها البلدية، ويعزو تقدمها الاقتصادي إلى هذه السمة[١٩].

لكننا إذا أمعنا النظر في المعرفة بين المؤسسات الإقطاعية والبلدية في تروي، وجدنا صورة أشد تعقيداً واضطراباً. فمدن الأسواق لم تكن تتمتع بالاستقلال عن سلطة المؤسسات الدينية أو سلطة حاكمي شمبانيا وبري. ومع أن الحاكم (الكونت) منح تروي وثيقة الحكم الذاتي عام ١٢٤٢م، فإن بنود الوثيقة على ما يبدو لم توضع موضع التنفيذ على الإطلاق. فقد كان الكونت يحكم تروي حكماً مباشراً، ولو أنه لم يكن يتمتع بالحرية الكاملة في بروفنس التي كانت خارج نطاق سيطرته إلى حد ما. وقد كانت سيطرة فرسانه وأتباعه في المدن تفوق ما يشير إليه بريق المعرفة الاجتماعية. صحيح أن المواطنين (البورجوازيين) تخلصوا من ضريبة الرأس إما من خلال الإعفاء أو الشراء، ولم يعودوا بحاجة إلى موافقة الكونت للزواج من حر أو حرة خارج منطقتهم، لكنهم استمروا في دفع الضرائب، وظلوا خاضعين لرسوم خاصة ولرسوم التراخيص لصالح الكونت الذي يحتكر كثيرا من الوظائف الحساسة. لقد كانت طبقة النبلاء التي تملك الأرض ضالعة في جميع العائدات من الأسواق الموسمية، وتشارك في الاستثمارات العقارية والمصالح الوضيعة الأخرى.(٢٠)

ولم يكن ممكنا وصف هذا النوع من الرأسمالية بالاقتصاد الحر laissez fair. فكما سنرى في قصة فلندرة التي سنعرضها في الفصل الثالث، وفي قصص المدن الإيطالية الأخرى في الفصل الرابع، فإن الدولة تلعب دوراً مهماً في تنظيم التجارة والأعمال وسن التشريعات التي دعمت مكانة تجارها إزاء الأجانب والعمال، وضمان حصة السلطة الإقطاعية. ولم تكن إجراءات مصادرة ثروات التجار غير مألوفة، كما لم تكن التجارة آمنة على عكس ما يدعيه مفكرو الغرب أحيانا. فتجار الشرق الأوسط الذين تولوا التجارة بين الموانئ الإيطالية والمشرق لم يكونوا تحت رحمة أسيادهم الإقطاعيين (المماليك) أكثر من تجار شمبانيا المساكين.

وكما أشرنا في الفصل الأول، فإن أوجه الشبه في حالاتنا تفوق في الغالب أوجه الاختلاف، وهذا واضح وضوح الشمس في قصة فلندرة حيث كانت الأسواق الموسمية والمنسوجات وعملية التمدن تسير يداً بيد. وسوف نتناول هذا الموضوع في الفصل الثالث.

الهوامش
Notes

١- مع أنني أستخدم صيغة الماضي في الوصف التالي، لكن يجب أن نلحظ أن الأسواق الموسمية ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا في الريف المغربي.

٢- انظر جيز وجيز (١٩٦٩م: ص ١٢) للاطلاع على وصف طواحين الماء الاثنتي عشرة في تروي في النصف الثاني من القرن الثاني عشر. وكانت هذه الطواحين توفر الطاقة اللازمة لتشغيل مطاحن الدقيق ومعاصر الزيتون، ولصناعة الحديد الناشئة.

٣- طرح بوستان Postan سابقاً نقطة مماثلة تقريباً (١٩٥٢م: ص ١٨١) في مقالته "تجارة أوروبا في العصر الوسيط: الشمال The Trade of Medieval Europe: The North".

٤- لقد قمت بتعديل الأخطاء التي وردت في هذه المصادر بعد تصويبها من قبل الباحثين الذين أتوا فيما بعد مثل بوتيه وبنتون Benton.

٥- هنا أستخدم بوتيو Boutiot (١٨٧٠م، ج ١: ص ٣٥٤)

٦- شابان (١٩٣٧م: ص ١٠٧) تؤرخ هذا في فبراير.

٧- كانت الأسواق الموسمية هذه تختلف اختلافاً جذرياً عن الأسواق في المغرب الموصوفة في بداية هذا الفصل لأن كلاً منها كان يستمر عدة أشهر لا يوماً واحداً.

٨- يبدو أن بوركيلو في دراسة في الأسواق الموسمية ج ١ (١٨٦٥م) خلط هذا الاتحاد برابطة لندن المختلف تمام الاختلاف الذي تم تنظيمه في فلندرة لتوفير الصوف

الإنجليزي لأنوالهم. وكما يشير بوتيه (١٩٥٣م: ص ١٢٦) فإن رأي بوركيلو قد تم دحضه نهائيا في كتاب هنري بيرين Henri Pirenne (١٨٩٩م، طبعة بيرين ١٩٣٩م، ج ٢ : ص ص ١٥٧-١٨٤)، الذي يبين الأخير على أنه اتحاد مختلف تماماً.

٩- كان البنادقة غائبين عن أسواق شمبانيا حتى منتصف القرن الثاني عشر (ديبورت Desportes ١٩٧٩م: ص ٩٧)، على اعتبار أن طريقهم إلى قلب القارة كان يمر عبر ما هو اليوم النمسا وألمانيا وانتهاء بلوبيك Lubeck على بحر الشمال.

١٠- شابان (١٩٣٧م: ص ص ٥٤-٥٥)؛ لكن قارن هذا بالمميزات الاحتكارية المشابهة التي كان يتمتع بها تجار الأقمشة المدنيين في مدن فلندرة – بروج، إيبر، وجنت – المعروفة بصناعة المنسوجات – كما وصفها نيكولاس (١٩٧١م). انظر الفصل التالي.

١١- شابان (١٩٣٧م: ص ص ٢٢٧- ٢٢٨)، ولكن أيضاً ليستوكوي Lestocquoy (١٩٥٢ أ) للاطلاع على وصف تحالف مشابه في المدن المعاصرة لفلندرة وإيطاليا. انظر الفصل القادم.

١٢- بحسب شابان (١٩٣٧م : ص ١٠٢) فإنه منذ القرن الثاني عشر كان هناك اتحاد للصرافين في المدينة.

١٣- اختلطت الأمور على بوركيلو بالنسبة إلى هاتين المنظمتين إلى حد كبير، ومن هنا بوتيو Boutiot وهو خطأ لفت بوتيه Bautier الانتباه إليه. ومن حسن حظنا أن هدفنا لا يوجب علينا تصحيح هذا الخطأ.

١٤- عرف الحرير عند الصينيين، واليونان، والرومان منذ أقدم العصور. لكن هذه الصناعة توسعت في البلدان العربية، وفي اليونان وحتى في إسبانيا تحت الحكم الإسلامي أيام شارلمان لكنها لم تتغلغل في فرنسا. وخلال القرن الثالث عشر، بدأت

صناعة الحرير في إيطاليا على نطاق ضيق. لكنها كانت تعتمد على خيوط الحرير المستوردة من الهند وجورجيا والصين وآسيا الصغرى (بوركيلو، ١٨٦٥م، ج ١: ص ص ٢٥٨- ٢٥٩). "فالملابس الموشاة بخيوط الذهب والفضة، والتي انتشرت الرغبة في امتلاكها بين الصليبيين، كانت أغلبيتها تصنع في بلاد الشام، وبلاد فارس، ومصر في الإسكندرية، وفي دمشق ..." (بوركيلو، ١٨٦٥م، ج ١: ص ٢٦٩).

١٥- في الزمان الذي سبق اختراع التبريد، كانت هذه السلع أساسية لإخفاء طعم اللحم "الفاسد."

١٦- انظر دي روفر de Roover (١٩٤٨م: ص ١٢) الذي ينصح بقراءة كتاب بيرين "التاريخ الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social History" للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

١٧- السابقة هي مدينة جميلة لكنها صغيرة اليوم، في حين اتخذت اللاحقة حياة متجددة حيث أصبحت جزءاً من منطقة العاصمة باريس.

١٨- انظر المقالة القاطعة التي كتبتها إيكولم Ekholm (١٩٨٠م: ص ص ١٥٥– ١٦٦). فالأمثلة في مقالتها مأخوذة من العصور القديمة بدلاً من العصور الوسطى.

١٩- يعلق ماكس ويبر Max Weber كثيراً على هذه النقطة في مقالته عن "المدينة" (مقاطع من الاقتصاد والمجتمع، ترجمة مارتنديل ١٩٥٨أ) والتي يذكر فيها أنه ما من أحد كانت لديه مدن حقيقية سوى أوروبا في العصر الوسيط، ويرجع الفضل في مولد رأسمالية العمل الحر إلى تأسيس الحرية المدنية.

٢٠- انظر الوصف الرائع لا للإقطاعية الريفية وحسب، بل للإقطاعية المدنية أيضا في شمبانيا من تأليف تيودور إيفرجيتس Theodore Evergates (١٩٧٥م) فدراسته تفند أغلبية الأفكار العامة التي تلقن للأطفال عن الإقطاع في العصور الوسطى.